

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٠٣

الخميس، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد إيتشوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي - أه
	رواندا	السيد ندوهونغريهي
	شيلي	السيد غالفيث
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

## جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2014/397)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1443540 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2014/397)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيروت غيري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/397، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

أعطى الكلمة الآن للسيدة سيلاسي.

السيدة سيلاسي (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أقدم لمجلس الأمن إحاطة إعلامية عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وكما يعلم المجلس، توليت مهامي منذ عهد قريب جداً، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقاسم انطباعاتي الأولى وبعض الآراء بشأن الاتجاه الذي ستأخذه جهود الأمم المتحدة في المستقبل في منطقة الساحل.

منذ أن أقر المجلس في العام الماضي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، قامت منظومة الأمم المتحدة بصورة مشتركة في المنطقة بالبدء بعدد من الأنشطة الإقليمية في مجالات الإدارة الحكومية والأمن والقدرة على التكيف، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2014/397).

في مجال الإدارة الحكومية، أعطينا الأولوية للأنشطة التي تعزز الشمول السياسي والسعي إلى بناء توافق في الآراء فيما بين القطاعات السكانية على أساس الأولويات الوطنية والإقليمية. وقد شددنا أيضاً على أنشطة بناء القدرات لتحسين إيصال الخدمات الأساسية. بينما نواصل التركيز على هذه الأولويات الهامة، علينا بذل المزيد من الجهد للوصول إلى الناس في منطقة الساحل ووضعهم في صميم الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجه الإدارة الحكومية.

أما في مجال الأمن، فقد شرعنا في تنفيذ الأنشطة التي تعزز الإدارة المشتركة للحدود، ومنع انتشار الأيديولوجية القائمة على العنف من خلال تدابير بناء الثقة وبناء القدرات. يجب النهوض بتلك الأنشطة، بينما ينبغي توجيه المزيد من الاهتمام والموارد لمكافحة البطالة في صفوف الشباب.

أما في مجال القدرة على التكيف، فسواصل الربط بين الأنشطة الإنسانية وأنشطة التنمية، بما في ذلك عن طريق تعزيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود المشروعة.

(تكلمت بالإنكليزية)

خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ تسلمي لمنصبي، تملكنتي الصدمة جراء تردي الحالة السياسية والأمنية في المنطقة، ولا سيما في ليبيا، والتحديات الأمنية السياسية التي لم تراوح مكانها في مالي، واستمرار الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة، وبخاصة تلك التي تقوم بها حركة بوكو حرام في نيجيريا، كل ذلك يترك أثارا سلبية على السكان المدنيين وعلى الاقتصادات المحلية. لا تزال الحالة الإنسانية هشة للغاية في عام ٢٠١٤. لا يزال يوجد على الأقل ٢٠ مليون شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، ونحو خمسة ملايين طفل معرضين لخطر سوء التغذية الحاد. وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب في منطقة الساحل يزيد من الميل إلى اعتناق أيديولوجية تنطوي على العنف.

الأبعاد في الأجل القصير، وكذلك في الأجلين المتوسط والطويل، للتصدي لمختلف الأخطار التي تهدد السلام والأمن. ولهذا السبب، لا يمكن للجهود المبذولة لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل في إطار استراتيجية الأمم المتحدة أن تتجاهل التفاعلات بين البلدان الرئيسية في منطقة الساحل وشمال أفريقيا أو بين البلدان الرئيسية في المنطقة وغيرها من بلدان غرب ووسط أفريقيا. والتصدي لمخاطر انعدام الأمن في منطقة الساحل بطريقة مستدامة يتطلب اتباع نهج منسق جيداً، يشمل بلدان شمال وغرب ووسط أفريقيا ووضع تعريف جغرافي مرن لحدود منطقة الساحل، يستند إلى القضايا المطروحة. وبالتالي، فإن التنفيذ الناجح للاستراتيجية يستلزم أن يعمل الممثلان الخاصان للأمين العام لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا والمبعوث الخاص لمنطقة الساحل معاً بشكل وثيق في عمل دبلوماسي وسياسي، يراعي أيضاً المبادرات السياسية للأمم المتحدة في بلدان شمال أفريقيا، وخاصة ليبيا.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أنشأ وزراء المنطقة منتدى للتنسيق لمنطقة الساحل، يُعهد إليه بالتنسيق العام للمبادرات المتعلقة بالساحل وتكون رئاسته بالتناوب، وتتولى مالي رئاسته حالياً. والعضوية الواسعة في المنتدى، من كابو فيردى إلى السودان ومن الكاميرون إلى تونس، إنما تعبر عن اعتماد تعريف جغرافي مرن للمنطقة، وهو أمر ضروري من أجل التنفيذ الناجح للاستراتيجية. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى توليد التعاون الأقليمي الذي تشتد الحاجة إليه، والذي سبق أن أشرت إليه، وإلى تحسين العلاقات بين البلدان المعنية بما يتجاوز حدود الجماعات الاقتصادية.

وقد اجتمع أعضاء المنتدى مرتين منذ إنشائه، وأيدوا خريطة طريق للرئاسة الحالية واتفقوا على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين التنسيق. وعلى الرغم من هذه الجهود، يواجه المنتدى تحديات في مجال تعزيز التعاون الإقليمي في منطقة الساحل، والتي ترجع بدرجة كبيرة إلى ظهور تدخلات

كما يدرك المجلس، يتطلب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة توفر الإرادة السياسية الراسخة لدى حكومات بلدان منطقة الساحل، وعلى نطاق أوسع، يتطلب تنفيذها تحولاً كبيراً في المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن بين العبر التي تعلمناها من الأزمة في مالي أن عمليات التحول إلى الديمقراطية والتي تترجم إلى انتخابات تحظى بمباركة دولية وتبذل جهود لترع طابع المركزية، يجب استكمالها ببدل جهود لتعزيز مؤسسات الدولة ودمج وإدارة المجتمعات المتنوعة على نحو أفضل. وعلى كل صعيد، فإن نوعية الحكم أمر حاسم في تهيئة بيئة تقلل بصورة فعالة من خطر الصراع على أساس الهوية والتطرف الديني في المجتمع وفي أوساط الشباب بصورة خاصة، وتجنيدهم لحساب الجماعات الإرهابية أو لحساب أي نوع من أنواع الشبكات الإجرامية.

أثار تشكيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل توقعات عالية جداً بين الناس في المنطقة، مما يتطلب تحقيق فوائد ملموسة للقطاعات السكانية في أسرع وقت ممكن. ولهذا السبب، ستعطي منظومة الأمم المتحدة الأولوية، في سياق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، لإشراك المجتمع المدني وزعماء القبائل والقادة الدينيين والمؤسسات البحثية.

والزيادة الهائلة في الأعمال الإرهابية التي ترتكبها بوكو حرام في شمال ووسط نيجيريا منذ ٢٠١٣ باتت تهدد الآن أيضاً الكاميرون والنيجر وتشاد. وعلاوة على ذلك، أدى الصراع وانهيار الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تزايد عدم الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا، وبالتالي زيادة خطر نشوء علاقات جديدة بين الجماعات الإرهابية المتمركزة في منطقة الصحراء/الساحل وفي نيجيريا ومنطقة القرن الأفريقي وفي شرق أفريقيا. والواقع على الأرض هو أن مناطق شمال وغرب ووسط أفريقيا تشكل منطقة جيوسياسية متواصلة جغرافياً، وهو أمر يحتم التنفيذ الجماعي للاستجابات المتعددة

لقد أشرف سلفي، السيد رومانو برودي، على وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وساعد الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جنيت، على إنشاء آليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية بصورة فعالة. وسأعمل استناداً إلى هذه الجهود الهامة، مع مواصلة التشاور مع جميع الدول الأعضاء المعنية والمجتمع المدني، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل بنجاح.

(تكلمت بالفرنسية)

تحتاج بلدان المنطقة إلى المساعدة في وضع أسس الاستقرار والتنمية المستدامة. وتعزيز التعاون بين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين شرط مسبق لتقديم المساعدة اللازمة. وستكون أولوية الأمم المتحدة خلال السنة المقبلة تقوية العمل المشترك عن طريق تنسيق ومواءمة الجهود السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، إذا أردنا أن ننجح، سنكون بحاجة إلى دعم ومشاركة مجلس الأمن في تعزيز العمل المشترك بين جميع الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل رفاه شعوب منطقة الساحل، وقبل كل شيء، التزام حكومات بلدان المنطقة وإرادتها السياسية للقيام دون مزيد من التأخير بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لازدهار المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيدة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة بشأن منطقة الساحل. وأهنئ السيدة هيروت غييري سيلاسي على تعيينها مبعوثة خاصة للأمين العام لمنطقة الساحل ونشكرها على إحاطتها الإعلامية. وأود أيضاً أن أشيد بالمبعوث الخاص السابق، السيد رومانو

واستراتيجيات متنافسة قد تؤخر التقدم نحو تحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في المنطقة.

وبينما نمضي قدماً، من المهم دعم الرئاسة التناوبية من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك ببساطة عن طريق تبادل المعلومات. فثمة حاجة إلى الاستفادة من نقاط القوة النسبية للحكومات الوطنية والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى المعنية والمؤسسات المالية من أجل مواءمة الاستراتيجيات المتعددة.

وأنا ملتزمة تماماً بدعم الأداء الفعال للمنتدى. وفي هذه المهمة، فإنني أضع يدي في يد الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي لشؤون مالي ومنطقة الساحل، السيد بيير بويويا. وفي إطار ولاية كل منا، فإننا نشترك في رئاسة الأمانة الفنية المكلفة بدعم عمل منتدى التنسيق وتنفيذ قراراته بتوجيه من الرئاسة التناوبية.

على الرغم من أن الأمم المتحدة قد حسنت بدرجة كبيرة التنسيق الداخلي وشجعت تنفيذ استجابة أكثر تماسكاً، فهناك المزيد الذي يتعين القيام به إذا ما أردنا للدعم المنسق من قبل المجتمع الدولي أن يكون فعالاً في التصدي للتحديات المستمرة في منطقة الساحل. وعندما زار الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ومفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تعهدوا بكسر الحواجز المؤسسية وضمان تقديم دعم منسق ومحدد الأهداف على نحو أفضل، استناداً إلى مجالات القوة المتكاملة. وأنتوي الوفاء بذلك الالتزام باعتباره مسألة ذات أولوية. وإذا لم يحسن المجتمع الدولي التنسيق، فإن الموارد المحدودة التي تم توفيرها حتى الآن لن تحقق التأثير المطلوب. والعمل بسرعة وبطريقة منسقة ضروري للتغلب على النمط الحالي للأزمات المتكررة والمضي قدماً نحو مستقبل يسوده الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ودعم الحكومات لتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، ودعم جهود تقييم مخاطر الضعف، وتسجيل الولادات، وتعزيز مرافق التعليم والتدريب المهني، ومساعدة مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ثم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، قد أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. غير أن استعادة سلامة البلد الإقليمية ما زالت تحديا كبيرا.

واستئناف المواجهات بين القوات المالية والجماعات المسلحة في كيدال في ١٩ أيار/مايو قوض تقويضا خطيرا بلدا يعاني أصلا قدرا كبيرا من الهشاشة. ونود أن نشيد بالجهود المشتركة لرئيس الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أدت إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٣ أيار/مايو. كما نود أن نرحب بمحادثات الجزائر فيما بين الجماعات المسلحة، التي مكنت من إيجاد محفل لإجراء حوار شامل مع الحكومة.

بيد أن ازدياد الهجمات الإرهابية على نحو مطرد، والحوادث المعزولة واستخدام المواد المتفجرة المرتجلة ضد القوات المالية والقوات الدولية أمور غير مقبولة نندد بها تنديدا شديدا. وهجوم الأسبوع الماضي في أغويلوك، الذي قتل فيه أربعة من جنود تشاد العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجرح آخرون، يذكرنا بأن التهديد الإرهابي لم يُكبح.

كما أن هناك مخاطر كبيرة في ليبيا تتمثل في إمكانية عكس مسار الانتقال الديمقراطي، على الرغم من انتقال الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل والتقدم المحرز في مجال

برودي، لجهوده الدؤوبة ونثني على عمل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

أرحب بحقيقة أن منطقة الساحل، وهي واحدة من أفقر المناطق في العالم، قد اجتذبت انتباه مجلس الأمن. ولا تزال المنطقة تواجه مشاكل أمنية وإنسانية ومشاكل في مجالات الحكم والتنمية، فضلا عن التأثير الضار للجفاف والتصحر. ومما يزيد من تعقيد الحالة المحفوفة بالمخاطر بالفعل وجود الجماعات المسلحة - بما في ذلك الجماعات الانفصالية والإرهابية والإحرامية - وانتشار الأسلحة وبطالة الشباب.

ونثني تشادا على جهود المنظمات الإقليمية والدولية لإيجاد الحلول لمشاكل المنطقة. ونقدر على نحو خاص عقد الاجتماع الرفيع المستوى، بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عن الحالة في المنطقة، فضلا عن الزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها، من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، الأمين العام مرفوقا برئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ومفوض الاتحاد الأوروبي المسؤول عن التنمية وممثلي البنك الدولي. كما نرحب بالإعلان عن استثمارات جديدة في المنطقة بما مجموعه ٦,٧٥ بليون دولار من الاتحاد الأوروبي و ١,٠٥ بليون دولار من البنك الدولي لفائدة خمسة بلدان في المنطقة. وأود أن أدلي بخمس ملاحظات بشأن الأركان الثلاثة لاستراتيجيتنا، وهي، الحوكمة والأمن والقدرة على التعافي.

فيما يتعلق بالحوكمة، فإنني أشيد بمبادرات منظومة الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الرامية إلى حل مشاكل الحوكمة القائمة في العديد من بلدان المنطقة. وتتناول تلك الجهود، في جملة أمور، قضية المرأة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومنع نشوب النزاعات،

والأمن في حد ذاته لا يكفي؛ إذ يجب إطلاق حملة كبيرة فيما يتعلق بالقدرة على التعافي، بالنظر إلى المشاكل الإنمائية المزمنة في منطقة الساحل وما تواجهه من مصاعب إنسانية خطيرة. وعلى الرغم مما بذلته بلدان المنطقة من جهود، يواجه ما لا يقل عن ٢٠ مليون شخص من خطر انعدام الأمن، من بينهم ٤,١ مليون في حالة حرجة أصلاً، و ٥ ملايين طفل تقريباً يواجهون خطر سوء التغذية المزمن، وأكثر من ١,٥ مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين جراء الأوبئة والكوارث الطبيعية. وأثني على المبادرات الإقليمية التي تقوم بها جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة، الرامية إلى تعزيز قدرة الشعب على التحمل.

ونطالب بإيلاء اهتمام خاص للمرأة من خلال توفير فرص الحصول على العناصر المنتجة مثل الأراضي والتمويل والقروض والتكنولوجيا وما إلى ذلك. وينبغي أن يحصل الشباب أيضاً على الدعم في مجالات التعليم والحصول على عمالة لائقة.

ومما يحز في أنفسنا رؤية تدهور البيئة جراء تغير المناخ. وندعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع آثاره والتخفيف منها، لا سيما من خلال تكييف وإدارة مستجمعات المياه، بما فيها تلك الموجودة في بحيرة تشاد ونهر النيجر، وعن طريق تنفيذ مبادرة السور العظيم الأخضر لمنطقة الصحراء والساحل.

ويجب علينا أن نشجع الاستثمار في مجتمعات الرعاة وإيجاد فرص التنمية التي يمكن أن تسهم في استقرار السكان وتحسين أحوالهم المعيشية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تقديم الدعم للبرامج الإنمائية الوطنية والمبادرات الإقليمية، لا سيما تلك التي يضعها الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأخرى في منطقة الساحل.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نحل أزمة الطاقة في منطقة الساحل من خلال تعزيز الاستثمارات واستغلال الإمكانيات

العدالة الإنتقالية. وقد أصبح البلد اليوم الإقليم المفضل للفوضى وجميع أشكال النشاط الإجرامي والإرهابي.

وتشكل الأعمال الإرهابية وعمليات اختطاف الأطفال من جانب جماعة بوكو حرام مصدراً آخر للقلق. ولدى تلك الجماعة أسلحة متطورة، وهي تشكل تهديداً متزايداً لمنطقة بحيرة تشاد ووسط أفريقيا باستغلالها للحدود السهلة الاختراق وحالة البطالة والجهل في أوساط الشباب.

وكما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام (S/2014/397)، فإن الهجمات الإرهابية في منطقة المغرب الكبير والساحل قد تزايدت بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بالعام السابق، إذ بلغت ٢٣٠ حادثاً في المجموع. وهذا أمر يثير القلق فيما يتعلق ببقاء الشعب والمؤسسات العامة على حد سواء. وينبغي للأمم المتحدة، التي تعمل في المنطقة منذ تموز/يوليه ٢٠١٣، أن تواصل جهودها وتعززها. وأود أن أشيد بالمشاريع الإقليمية التي تنفذها المنظمة لتعزيز الأمن، لا سيما جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

يقع الأمن في صلب التنمية. وينبغي أن يكون الهدف هو خوض حرب بلا هوادة ضد الجهاديين والإرهابيين والمجرمين والمهربين. ويجب التركيز بصورة خاصة على تعزيز التعاون، لا سيما مع منطقة المغرب الكبير، من خلال إشراك أجهزة الشرطة والجمارك والتعليم، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية ودون إقليمية، وزيادة تبادل المعلومات.

وعلاوة على ذلك، يجب توعية الشباب بتعاليم الدين الحقيقية، بغية منع التطرف والانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية والإجرامية. كما يجب علينا أن نوجد حلولاً للمشاكل الاقتصادية التي يعانيها الشباب. ويجب علينا أن نؤكد للشباب على الدور الحاسم الذي يقوم به القادة التقليديون والدينيون في منع نشوب النزاعات وتسويتها.



المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومصرف التنمية الأفريقي، والبرنامج الإقليمي لمنطقة الساحل الذي يجري وضعه من جانب البنك الدولي، ويركز على بناء القدرة على التعافي والمنظور الاقتصادي، واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بمنطقة الساحل وغيرها من المبادرات الأخرى ذات الصلة. ونأمل أن تأخذ الاستراتيجية - بالنظر إلى طابعها المتطور - بالأولويات الرئيسية للتنمية على النحو المبين في برامج التنمية الوطنية والإقليمية ذات الصلة. في ذلك السياق، ومن أجل المساهمة على نحو أفضل في الوفاء بالأهداف الموضوعية، فقد عينت تشاد بالفعل منسقا لكل هدف من أهداف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونطلب في ذلك الصدد، إنشاء فريق عامل رسمي للعمل مع البعثات الدائمة في نيويورك لبلدان منطقة الساحل بهدف ضمان متابعة وضع المبادرات ذات الصلة وتنفيذها.

كما نعول على دعم البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية وجميع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف لتقديم الدعم المالي والتقني المتواصل إلى بلدان المنطقة، لا سيما البلدان الخمسة الواردة على وجه التحديد في الاستراتيجية المعنية بمنطقة الساحل. ونشيد بإنشاء آلية لتنسيق الاستراتيجية. ونشعر بالارتياح لأن محفل التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي تقوده حاليا مالي، يتيح إطارا للنظر في المشاكل الرئيسية في المنطقة والتوصل إلى تفاهم مشترك على ما أتخذ من مبادرات ومتابعة ما أحرز من تقدم.

ولا نزال نشعر بالتفاؤل بأن التعاون الوثيق بين الممثل الخاص للأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، باعتبارهما الرئيسين المشاركين للأمانة التقنية لتنسيق المحفل، سيعزز بغية تنسيق المبادرات وتحقيق التناغم فيما بينها.

كما نثني على وضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية تغطي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. ونحيط علما بنقل مكتب الممثل الخاص للأمين العام من روما إلى داكار في ١ كانون الثاني/يناير.

كما ترحب تشاد بإعداد مختلف المبادرات الرامية إلى تسوية المشاكل المتعددة الأبعاد والمعقدة التي تواجهها منطقة الساحل، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، والبرنامج المشترك للجنة الدائمة المشتركة بين الدول

تكشف الأزمة في مالي، التي استترفت جزءا كبيرا من طاقتنا منذ أكثر من عام، عن الضعف الشديد في منطقة الساحل. فما هي القيمة المضافة لعمل الأمم المتحدة على مساعدة بلدان منطقة الساحل على مواجهة تلك التحديات؟ ينبغي أن تستجيب استراتيجية الأمم المتحدة عن طريق السعي إلى تحقيق ثلاثة أهداف.

الأفريقي، و"البلدان الأعضاء في مجموعة الميدان"، ومجموعة البلدان الخمسة الكبرى في منطقة الساحل، من بين جهات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فقد وضع الشركاء الدوليون نهجا خاصا بهم لمنطقة الساحل. وعلى سبيل المثال، فإن للاتحاد الأوروبي استراتيجيته الخاصة المعنية بمنطقة الساحل، شأنه في ذلك شأن الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبنك الدولي. ولكل منها مبادرته الخاصة بمنطقة الساحل. ويجب أن تكفل التنسيق بين المبادرات المتعددة هذه على نحو يتسم بالكفاءة. وفي ذلك السياق، فإن بوسع الأمم المتحدة والمبعوثة الخاصة أن يضطلعوا بدور المساعي الحميدة بهدف تنسيق الجهود الإقليمية والدولية المبذولة في المنطقة.

وفي ذلك السياق، فإن محفل تنسيق الاستراتيجية المتكاملة في منطقة الساحل، الذي جرى تنفيذه بمناسبة الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى منطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يشكل إطارا فريدا من نوعه. وستتولى رئاسته مالي لمدة عامين، في حين تتولى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دور توفير أمانته. ويمثل ذلك المحفل الوحيد من نوعه الذي يجمع بين سائر بلدان غرب أفريقيا والمغرب الكبير، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

ثالثا والأهم من ذلك، لا بد أن تؤدي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل إلى إنشاء مشاريع ملموسة في جميع المجالات. وفي مجال الحوكمة، فإن من المتوقع أن يتسم العام المقبل بإجراء عدد كبير من العمليات الانتخابية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وتمثل تلك العمليات جميعا اختبارات جدية لقوة هذه الدول. وتمثل مهمة الأمم المتحدة في مساعدة الدول الراغبة في تلك المساعدة في تنظيم المواعيد النهائية لتلك العمليات بطريقة تتسم بالشفافية والمصادقية.

وفيما يتعلق بمجال الأمن، فقد ذكر الأمين العام أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في المغرب الكبير ومنطقة الساحل

أولا، يجب أن تحدد الاستراتيجية نهجا مشتركا عابرا للحدود الوطنية لجميع الوكالات. وينبغي أن يكون هذا النهج عابرا للحدود الوطنية بالنظر إلى أنه قد جزّت استجابة الأمم المتحدة للمشاكل في منطقة الساحل على الصعد الإنسانية والأمنية والإثنية وفقا لاحتياجات الدول منذ وقت طويل. ولكن ليس ذلك مجديا للتصدي للمشاكل التي تتسم بطابع عابر للحدود الوطنية، سواء كانت مسائل أمنية أو مناخية أو متعلقة بحالة الشعوب البدوية في منطقة الساحل. وعليه، فإن اتباع نهج مشترك من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة أيضا في جميع المجالات. ويتغذى الإرهاب على مشاكل الحوكمة والتنمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن للمسائل الأمنية أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي في دول منطقة الساحل. فليس ممكنا تحقيق التنمية دون استتباب الأمن، تماما كما لا يمكن تحقيق الأمن دون توفر التنمية.

وأثني على الأمم المتحدة في هذين الجانبين على ما اضطلعت به من عمل خلال العامين الماضيين بتنسيق من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وقد وفر عمله أساسا جيدا لوضع نهج إقليمي ومتكامل من جانب الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد جميع أصحاب المصلحة على تنسيق جهودهم المبذولة لصالح منطقة الساحل. وتقدّم الأزمة في مالي مثلا جيدا على ذلك. وليس التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الدولية أمرا بديهيا. ومع ذلك، فإنه أمر هام للغاية بالنسبة لتحديد معايير تحقيق السلام الدائم في مالي. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور رئيسي في تلك العملية، على النحو الذي أشار إليه مجلس الأمن.

وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، هناك العديد من المبادرات والمنتديات التي تجمع بين بلدان المنطقة في تشكيلات مختلفة من قبيل - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد



منفصلة عن الواقع. ذلك أن المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل من الخطورة إلى درجة لا تمكننا من السماح بحدوث ذلك. ويجب أن تسخر استراتيجية الأمم المتحدة بحق لخدمة الدول والشعوب في منطقة الساحل، وينبغي أن تؤدي إلى حلول عملية.

**السيد غاسانا** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأهنئ السيدة هيروت غيري سلاسي على تعيينها مؤخرا، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للمبعوث الخاص السابق، السيد رومانو برودي، على ما قام به من عمل وإسهام في إطلاق استراتيجية منطقة الساحل وتنفيذها بشكل أولي.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة بشأن استراتيجية، ما يزال المشهد الإنساني والأمني الإقليمي في المنطقة باعثا على القلق. فالحدود التي يسهل اختراقها، وضعف هياكل الدولة في جميع أنحاء المنطقة، علاوة على التحديات القائمة في ليبيا ومالي على وجه التحديد، وزيادة أنشطة جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وخاصة على طول الحدود مع تشاد والكاميرون، إنما توفر بيئة مواتية للأنشطة غير المشروعة وزيادة عدم الاستقرار في تلك المنطقة دون الإقليمية. وبالرغم من تنظيم العديد من المبادرات والاجتماعات، فإنه لا يزال يتعين تسريع الوتيرة التي تنفذ بها المشاريع الملموسة الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للتراعات، وإيجاد القدرة على التكيف بالنسبة لسكان المنطقة. ونود في السياق نفسه، أن نؤكد على أهمية الملكية الوطنية للعملية، وتوفير الإرادة السياسية والثقة بين حكومات المنطقة، نظرا لأهميتها الحاسمة لنجاح تلك المبادرات. وفي ذلك الصدد، فإن وضع خطة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة

قد زادت بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة إلى عام ٢٠١٢، وأنها شملت ٢٣٠ حادثا في جميع أنحاء المنطقة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن فرنسا تشارك بصورة فعالة للغاية في مساعدة البلدان في المنطقة. وقد تدخلنا بشكل مباشر، بناء على طلب سلطات مالي، دعما لشركائنا الأفارقة. وأتاح مؤتمر قمة الإليزي المعني بالسلام والأمن في أفريقيا، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الفرصة للبلدان الأفريقية لتكثيف تعاونها الرامي إلى تعزيز قدراتها الأمنية وقدرتها على الاستجابة للأزمات. وبوسع الأمم المتحدة أن تسهم في ذلك الجهد من جانبها.

وفيما يخص المجالين الإنساني والإنمائي، فإن الفقر المدقع يمثل أحد الأسباب الجذرية للمشاكل في منطقة الساحل. ويتوافق ذلك مع النمو السريع للسكان، الذي يؤثر سلبا على تنمية تلك البلدان. وفي عام ٢٠١٤ قُدِّر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة بنحو ٢٠ مليون نسمة. ويواجه خمسة ملايين طفل مخاطر جسيمة جراء سوء التغذية. وعليه، ينبغي أن تكون تنمية المناطق الصحراوية محور اهتمام رئيسي في الجهود التي نبذلها دعما لأنشطة الرعي وتطوير البنى التحتية بغية تنمية تلك المناطق. ونرحب بالتزام الشركاء الدوليين في هذا المجال.

يتسم القرار الذي اتخذته مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في شباط/فبراير في روما بشأن إطلاق نداء موحد من أجل تقديم المساعدة إلى منطقة الساحل بقيمة ٢ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات، بكونه ابتكاريا. فهذه هي المرة الأولى التي يتم التوصل فيها إلى اعتماد نهج متعدد في هذا الصدد. ويضاف ذلك إلى التعهدات الرئيسية للبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي. وقررت فرنسا أيضا، بوصفها أكبر المانحين الثنائيين في المنطقة، زيادة تعهداتها إلى ٩٠٠ مليون يورو للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥.

وفي الختام، أود أن أدعو إلى ألا تكون استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مجرد وثيقة نظرية أخرى

المتكاملة لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ مشجع للغاية. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن بعض الركائز الأساسية لتلك الاستراتيجية.

فيما يتعلق بالحكومة، فإننا نرحب بالأنشطة التي جرى تنفيذها بهدف التصدي للتحديات المتصلة بمشاركة المرأة في العملية السياسية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وإيجاد فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، مع التركيز على الشباب بوجه خاص.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على أن تعزيز قدرة بلدان المنطقة على ضمان فعالية سلطة الدولة سيمكن دول المنطقة من حماية السكان والحدود. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى الربط والتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان المغرب العربي، والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالقدرة على التكيف والحالة الإنسانية، يسرنا أن نخطط علماً بوضع خطة الاستجابة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. تواجه المنطقة احتياجات إنسانية مزمنة، فهناك أكثر من ٢٠ مليون شخص من المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. وللأسف، فإن الاستجابة لتلك الاحتياجات كانت دون التوقعات. وندعو الشركاء، ولا سيما الشركاء الماليين، مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، إلى الوفاء بتعهداتهم عن طريق دعم المشاريع التمكينية لصالح شعوب المنطقة. ومن المهم أيضا أن تقوم بلدان منطقة الساحل، بل القارة الأفريقية بأسرها، بتحسين إدارة الموارد الطبيعية من أجل بلوغ القدرة الذاتية على التكيف وتحقيق السيادة على المدى الطويل.

وفي مجال الأمن، لم تنجح منطقة الساحل من آفة الإرهاب والتطرف، بعواقبها الأمنية والإنسانية غير المسبوقة. هناك حاجة إلى استجابة على الصعيد الإقليمي للتهديدات الإقليمية، كما يدل على ذلك ازدياد معدلات الإرهاب في المنطقة وفي

ليبيا وشمال مالي. لقد بات الإرهاب ظاهرة مترابطة على نحو متزايد في جميع أنحاء أفريقيا - من بوكو حرام في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين في مالي، وأنصار الشريعة في ليبيا إلى حركة الشباب في الصومال، ومن المغرب العربي إلى شرق أفريقيا والقرن الأفريقي عبر غرب أفريقيا، مع وجود ارتباطات مع سوريا واليمن وأجزاء أخرى من العالم. هذا الوضع مثير للقلق، ويهدد الاستقرار الأفريقي والعالمي. وما نحتاج إليه الآن هو أن تكون لدينا سياسات وآليات استباقية وتدابير ملموسة لمنع انتشار تلك الفئات السلبية. ولا يمكن أن تنجح تلك التدابير إلا إذا عملت الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز وإدامة الآليات المبتكرة الرامية إلى التنبؤ بالأنشطة الإرهابية ومنعها بدلا من إدارة عواقبها المميتة.

تود رواندا أن تؤكد على أن الأمن ينبغي أن يكون إحدى الأولويات الرئيسية لاستراتيجية الساحل، مع التركيز على تعزيز التعاون عبر الحدود وبناء القدرات من أجل تحسين مراقبة الحدود وإدراجها. وفي الوقت نفسه، نود أن نشجع المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات. بمزيد من الفعالية. وفي هذا الصدد، ترحب رواندا بعقد الاجتماع الذي نظمته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في نواكشوط في أيار/مايو ٢٠١٤.

وفي الختام، تشيد رواندا بالعمل المهم الذي قام به الأمين العام ومبعوثوه الخاصون في تنسيق المبادرات مع الاتحاد الأفريقي، ويمثله السيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل؛ والبنك الدولي؛ ومصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى في المنطقة، بهدف إعطاء زخم لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتتعهد

على نحو عاجل بناء القدرات في مجال مراقبة الحدود، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومنع التطرف العنيف.

وثمة عنصر آخر لا بد منه هو كفاءة الترابط والتكامل بوجه عام. ومع الأخذ في الاعتبار مختلف المبادرات الإقليمية لمنطقة الساحل، من الضروري أن تكون هناك آلية فعالة للتنسيق والاتساق. على المنظمات الإقليمية، استناداً إلى المزايا النسبية لكل منها، أن تسعى إلى خلق أوجه تآزر مع المبادرات الأخرى من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من فعالية المساعدة وتجنب ازدواجية الجهود. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بالاجتماع الثاني لمنبر التنسيق الوزاري بشأن استراتيجيات منطقة الساحل، الذي عقد في باماكو في ١٦ أيار/مايو، وقد دعونا إلى استمرار التنسيق وتحديد الأولويات من خلال هذه الآليات.

وأخيراً، ينبغي زيادة التركيز على النساء والشباب، الذين يشكلون القوة الدافعة المحتملة للتنمية في منطقة الساحل. تضطلع المرأة بدور رئيسي في إنتاج الغذاء في منطقة الساحل، وتظهر في معظم الأحيان قدرتها على مواجهة الصدمات الطبيعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، تستغل الجماعات الإرهابية والمتطرفة الشباب بسبب العطالة في ظل ظروف الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وضمان مشاركتهم في العملية السياسية وتمكينهم من خلال تقديم المساعدة والدعم من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف في منطقة الساحل.

ومن الضروري أن يحافظ المجتمع الدولي على التزامه تجاه منطقة الساحل وأن يعززه. وجمهورية كوريا ملتزمة بدعم هذه الجهود من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

**السيد كوينلان (أستراليا)** (تكلم بالإنكليزية): شأن شأن الآخرين، أرحب بالسيدة غوييري سيلاسي في أول إحاطة لها أمام المجلس بوصفها المبعوثة الخاصة.

بتقديم دعمنا المتواصل لتلك الأنشطة وندعو حكومات المنطقة إلى الاستفادة بشكل كامل من الإرادة الدولية الواضحة لدعم منطقة الساحل.

**السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا)** (تكلمت بالإنكليزية): أهنيئ السيدة هيروت سيلاسي على تعيينها مبعوثة خاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل. وأشكرها على الإحاطات التي قدمتها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

تواجه منطقة الساحل، التي تمتد عبر منطقة انتقالية واسعة من أفريقيا، تحديات عديدة معقدة ومتراصة. ولا تزال المنطقة ضعيفة ومعرضة لانعدام الأمن الغذائي والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، من بين أشياء أخرى. على وجه الخصوص، كان للتحديات الأمنية في ليبيا، والاشتباكات العنيفة التي اندلعت مؤخراً في شمال مالي، والهجمات الإرهابية التي تشنها جماعة بوكو حرام في نيجيريا، أثرها السلبي على المدنيين والاقتصادات المحلية في منطقة الساحل.

وعلى هذا النحو، فإن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تشمل ثلاثة قطاعات هي الحوكمة، والأمن، والقدرة على التكيف، تشكل إطاراً قيماً لكفالة اتباع نهج شامل ومنسق للتصدي لهذه التحديات المتعددة الجوانب. ونعتقد أن التنفيذ الكامل والجيد التوقيت للاستراتيجية أمر في غاية الأهمية. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية.

أولاً، من الأهمية بمكان تعزيز قدرات الحكومات في منطقة الساحل في الأجل الطويل من خلال استراتيجية الأمم المتحدة. يمكن أن يؤدي بناء القدرات أيضاً إلى تعزيز الإرادة السياسية والملكية الوطنية لدى الحكومات المعنية. وعلى وجه الخصوص، بالنظر إلى خطورة التحديات الأمنية المحيطة بالحدود السهلة الاختراق في منطقة الساحل، يجب أن يُنفذ

الساحل من أجل تيسير التنسيق فيما بين بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. ومن الواضح أن التكامل والمواءمة بين تلك المبادرات سيكون أمراً حيوياً.

ثانياً، يجب أن نتصدى للإرهاب. لقد أصبحت أفريقيا، كما نعلم، مسرحاً رئيسياً لمكافحة الإرهاب. ويشكل الطابع المتطور لشبكة القاعدة مخاطر خاصة على منطقة الساحل، حيث زادت الهجمات الإرهابية بنسبة مثيرة للجزع بلغت ٦٠ في المائة في العام الماضي، وهي أعلى نسبة لها خلال الاثني عشرة سنة الماضية.

تستغل العناصر المنتسبة للقاعدة في منطقة الساحل الصراعات المحلية. إذ أن قيادتها أصغر سناً وأكثر تعرضاً للعنف الوحشي وأقل استجابة لزعماء المجتمعات المحلية، وتتوفر لها الموارد بصورة أكثر استقلالاً، حيث تجمع الأموال من خلال الاستيلاء على الأراضي والجريمة المنظمة وعمليات الخطف بهدف الحصول على فدية.

ويتطلب التصدي للتهديد الإرهابي اتباع نهج مدروسة للأمن وإنفاذ القانون بالاقتران مع العمل المجتمعي لمكافحة التطرف العنيف. وعلى الحكومات الإقليمية التقليل من جاذبية الإرهاب بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الشباب، المعرضين بصفة خاصة لخطر التطرف والذين يشكلون أكبر فئة ديمغرافية في المنطقة.

إن مكافحة التطرف العنيف أمر معقد، لكن الأهم بدرجة أكبر من أي وقت مضى هو منع الإرهاب والتراجع. ونحن نرحب بقيام الأمين العام بزيادة التركيز على هذه المسألة والأولوية التي يوليها لها الفريق العامل الإقليمي المعني بالأمن. هذه القيادة في مجال السياسات ينبغي أن تتبعها أنشطة ملموسة. وستظل تقوية التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مهمة، ونحن نحث الأمم

لجلسة اليوم أهميتها في استمرار تسليط الضوء على التحديات الإنسانية وعلى صعيد الحوكمة والأمن في منطقة الساحل وعلى استجابة الأمم المتحدة لها. وكما حُذرتنا مرارا وتكرارا، فإننا لا يسعنا أن نتجاهل منطقة الساحل، وإلا فسوف نواجه أزمات مثل تلك التي تشهدها جمهورية مالي.

إن التطورات الأخيرة التي وقعت هناك مزعجة للغاية. وهي تشمل الاشتباكات بين الحكومة والجماعات المسلحة في شمال مالي، والحالة الأمنية المتدهورة في ليبيا، والآثار المتزايدة لجماعة بوكو حرام. يواجه المدنيون في جميع أنحاء المنطقة التهديد المستمر للعنف وانعدام الأمن الغذائي. وتتضرر الفرص الاقتصادية المشروعة من جراء الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يقوض القدرات الحكومية، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. وهذا بدوره يسمح للجماعات المسلحة بتوسيع نطاق تأثيرها. هناك تدفقات جديدة للاجئين والمشردين داخليا.

وكما نعلم، فمثلما تتخطى المشاكل الحدود، فكذلك حلولها. توفر إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل منهجاً إقليمياً للتصدي لتلك التحديات. ويجب أن ينصب التركيز الآن على تنفيذ جميع ركائز الاستراتيجية الثلاثة - الحوكمة الرشيدة والأمن والقدرة على التكيف - مع إعطاء الأولوية لأكثر الأنشطة تأثيراً. أود أن أركز على ثلاث مسائل.

أولاً، يجب أن ننظر في التنسيق. إستراتيجية منطقة الساحل هي أداة للتنسيق، في نطاق الأمم المتحدة وكذلك على الصعيد الدولي. وينبغي أن تساعد في تعزيز اتساق الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية حتى لا يتبدد الوقت والموارد. ومما يشجعنا تنامي الدور القيادي في المنطقة، بما في ذلك من خلال منبر التنسيق الوزاري، الذي عقد في باماكو في أيار/مايو. ونرحب بدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للمنبر. ونخطط علماً أيضاً بإنشاء مجموعة الخمسة لمنطقة

الماضي، سد الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية عن طريق بناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف ومعالجة الأسباب الجذرية لسوء التغذية المزمن.

وفي الختام، نحن على ثقة من أن لدينا الأدوات، في إطار الاستراتيجية المتكاملة، للمساعدة على التصدي للتحديات المترابطة في المنطقة على نحو متكامل. ومن البديهي أن التركيز الآن يجب أن يكون على المبادرات العملية. نحن نتطلع إلى نشر خطة التنفيذ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في القريب العاجل، ونتمنى للمبعوثة الخاصة التوفيق في عملها ونقف على أهبة الاستعداد لدعمها.

**السيد غالفيث (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): نرحب بتقرير الأمين العام (S/2014/397) عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي قدمته مبعوثته الخاصة، السيدة غيري سيلاسي. ونغتنم هذه الفرصة لتهنئتها على تعيينها والتنويه بالعمل الذي أنجزه سلفها، السيد رومانو برودي.

يصف التقرير المبادرات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ ركائز الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف المحددة في الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، في حين يدرك في الوقت ذاته التحديات والمهام المعقدة التي يجب مواجهتها لإحراز تقدم من حيث تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونلاحظ المبادرات الإقليمية والاجتماعات والبرامج التي استضافتها الأمم المتحدة من خلال وكالاتها وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين. إنها توضح الأهمية التي تحظى بها الحالة في المنطقة والحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق نتائج ملموسة.

ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تعزيز سيادة القانون ومؤسساته والانخراط في التعاون في سبيل تحقيق هذه الغاية. نحن نقدر سلسلة الاجتماعات التي عقدت في إطار موضوع الهدف الاستراتيجي الأول، وهو الحوكمة، ولا

المتحدة على الاستفادة من كامل نطاق الكيانات الإنمائية والأمنية لبناء قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الإرهاب. لدى المجلس أداة محددة للتصدي لتهديد تنظيم القاعدة، وهي نظام جزاءات القاعدة. غير أن فعاليتها تعتمد على قدرة الدول المتضررة على استخدام النظام كجزء من استراتيجياتها الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. علينا عمل المزيد لتمكين وتشجيع بلدان منطقة الساحل على القيام بذلك. وبصفتنا رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، نحن نعمل على تحسين التعاون مع السلطات الإقليمية من أجل تحديد هوية من ينبغي أن يستهدفه النظام من الأفراد والكيانات.

أخيراً، وفيما يتعلق بالقدرة على التكيف، التي تشكل الركيزة الثالثة من ركائز الاستراتيجية، فإن أكثر من ٢٠ مليون شخص في منطقة الساحل - وهو عدد يساوي تعداد سكان أستراليا - يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٥ ملايين طفل يواجهون سوء التغذية الحاد. جيل بأكمله معرض للخطر. ومع تزايد عدد الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي والأحوال الجوية الشديدة وانعدام الاستقرار والعنف، فإن الحاجة إلى إتباع نهج شامل لإزاء درء هذه الأخطار والتصدي لها جلية. ونرحب بالجهود التي بذلها حتى الآن الفريق العامل الإقليمي المعني بالقدرة على التكيف من أجل تعزيز إحداث تغيير منهجي بشأن القدرة على التكيف.

ويسرنا أن خطة المجتمع الإنساني للاستجابة الاستراتيجية للسنوات الثلاث لمنطقة الساحل متوائمة تواءماً جيداً مع جهود الفريق العامل الإقليمي. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم بما يتفق مع هذا النهج الاستراتيجي. لقد استهدفت المساعدة الإنسانية المقدمة من أستراليا إلى منطقة الساحل، التي بلغت أكثر من ٦٠ مليون دولار في العام



سيما بالنظر إلى أن عددا كبيرا من البلدان سيجري انتخابات في العامين القادمين، وثمة حاجة إلى أن تكون ذات مصداقية وشفافة ونظيفة. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تلك العمليات الانتخابية من مراحلها المبكرة، وبصورة عامة، في الساحة السياسية العامة والقطاع الاقتصادي. ونقدر الجهود والعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال.

وفي الوقت الذي يجري فيه الحديث عن فتور هممة الجهات المانحة، لا يبدو من الضروري فحسب إعادة النظر في آليات الاستجابة في حالات الطوارئ، بل وإيجاد آليات أو شراكات من أجل إحراز تقدم في التنمية في المنطقة. تنطوي عدم الاستجابة على نحو ملائم لهذه الحالات على خطر السماح للمجرمين والمنظمات المتطرفة بأن تستغل تحديدا هذه الظروف لاحتجاز وتجنيد الفئات الضعيفة، ولا سيما الشباب.

ونحيط علما بمختلف المبادرات والآليات المعتمدة من أجل إحراز تقدم بشأن تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. ونشدد على أهمية جميع هذه المبادرات والآليات التي يجري تنسيقها والحفاظ عليها بصورة سليمة طوال الوقت، وعلى وجه الخصوص، الاستجابة إلى الأولويات التي تحددها البلدان نفسها. من شأن هذا النهج الذي يجري الاعتراف في إطاره، إلى جانب الملكية الوطنية، بالصلة بين سيادة القانون والأمن والتنمية، أن يتيح التصدي على النحو الملائم للحالة المعقدة في المنطقة.

**السيد همود (الأردن):** أود أن أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، السيدة هيروت غيري سيلاسي، على ما قدمته من معلومات قيمة تكمل ما جاء في تقرير الأمين العام (S/2014/397) عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وفي ما يتعلق بالهدف الثاني، وهو الأمن، تواجه المنطقة الآن حالة معقدة وصعبة. يصف التقرير الأحداث في مالي وليبيا وأنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة. لا تزال حالة عدم اليقين التي تواجه المنطقة جراء الجريمة عبر الوطنية وأنشطة الجماعات المتطرفة والاتجار بالأسلحة والمخدرات والقضايا البيئية، من بين تحديات أخرى، تعوق إحراز التقدم وتتطلب استجابة سريعة ومناسبة.

هناك زيادة بنسبة ٦٠ في المائة في الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وزيادة في وجود الجماعات المتطرفة والجهادية. لذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود لكي تتمكن بلدان المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، من المضي قدما في إنشاء الآليات أو الصكوك التي تمكنها من التصدي لهذه التهديدات. إن الاستجابة المنسقة التي يجري في إطارها تبادل المعلومات بصورة سلسلة بين الكيانات الوطنية هي وحدها التي ستتيح لها مواجهة هذه الآفات. ونرحب، في هذا الصدد، بالاجتماع الأول للمسؤولين من أجهزة الشرطة والجمارك والاستخبارات المسؤولين عن مراقبة الحدود في ١١ بلدا من بلدان منطقة الساحل والمغرب العربي.

ومن حيث القدرة على التكيف، فإن الحالة الإنسانية في المنطقة هشة، وتثير الأرقام الواردة في التقرير القلق. هناك



مناطق مختلفة من القارة الأفريقية لتوسيع نفوذها وكسب تعاطف فئات اجتماعية وفرت لهذه المجموعات بيئة حاضنة مكنتها من اختراق المنظومات الأمنية الوطنية واستهداف التواجد الدولي.

ثالثاً، إن التعامل مع الوضع الإنساني الصعب الذي تعاني منه بعض دول منطقة الساحل يتطلب تضافر سائر الجهود الوطنية والدولية، وبذل الجهود الحثيثة للتخفيف من المعاناة الإنسانية المترتبة عليه. وهنا، يود الأردن التأكيد على ضرورة التقاسم الكفء للمهام بين الأطراف الوطنية والدولية، حسب الاختصاص واستناداً إلى المزايا النسبية لكل جهة. وكجهد رديف لما تقدم، لا بد لنا من العمل الحثيث على تحقيق التنمية الاقتصادية واستحداث فرص العمل، خصوصاً لفئات الشباب، وتحفيز رأس المال المهاجر للعودة إلى الوطن، كجزء هام من الجهد المبذول لاستقطاب الاستثمارات، والتركيز على التعليم كاستثمار طويل الأجل لترسيخ الاستقرار، فضلاً عن بناء وتعزيز المؤسسات القضائية لضمان سيادة القانون.

أخيراً، فإن الجهود التي تبذلها الأطراف الدولية والوطنية والمنظمات الإقليمية للمساعدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تتطلب الرقابة والتقييم المستمرين نظراً للتغيير الذي يمكن أن يطرأ على المعطيات الميدانية، مما قد يتطلب تعديل بعض عناصر الاستراتيجية. كذلك لا بد لنا من التأكيد على أهمية القياس الدقيق للأثر الذي يترتب عليه الجهد المبذول لتطبيق الاستراتيجية على الوضع الميداني وإعادة توجيه الموارد المالية والبشرية بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة بأعلى درجات الكفاءة.

**السيد لوكاس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):** أشكر روسيا على تنظيم هذه الجلسة بشأن منطقة الساحل تحت رئاستها لمجلس الأمن. أتقدم بالشكر أيضاً إلى المبعوثة الخاصة الجديدة للأمين العام إلى منطقة الساحل، السيدة هيروت غيري سيلاسي على عرضها لتقرير الأمين العام عن التقدم

على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجه هذه المنطقة والتي سببتها سنوات طويلة من النزاعات الأهلية، إلا أن إصرار المجتمع الدولي والجهود المشتركة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظماتها، والأطراف الدولية المهتمة والمنظمات الإقليمية قد أثمرت في تحقيق بعض التقدم.

يود الأردن التأكيد على الترابط الوثيق والاعتماد المتبادل بين المحاور الثلاثة الأساسية في استراتيجية وهي الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. وفي هذا الإطار، لا بد من التأكيد على النقاط الرئيسية التالية.

أولاً، في الوقت الذي قد تكون فيه دول الساحل بحاجة ماسة إلى عملية مستدامة لترسيخ مبادئ وهياكل الحوكمة الرشيدة، وذلك بعد سنوات طويلة من النزاعات الأهلية، فإن الأساس الذي تعتمد عليه هذه العملية هو استتباب واستقرار الحالة الأمنية. وكما يعلم الجميع، فإن التحدي الأمني الذي تواجهه منطقة الساحل لا يقتصر على احتواء النزاعات الأهلية وإنهاءها، بل يتعدى ذلك إلى التعامل مع تهريب الأسلحة الصغيرة والمخدرات والمعادن الثمينة والثروة الحيوانية. وبطبيعة الحال، فإن العوائد المالية لهذه العمليات يمكن أن تستخدم في تمويل أنشطة إرهابية لتنظيمات متطرفة في الإقليم وخارج الإقليم، نظراً للارتباط الوثيق بين الجريمة المنظمة والإرهاب، خصوصاً في ظل تفشي الفساد وضعف السيطرة الرسمية على الحدود.

ثانياً، أكد الأردن مراراً على ضرورة التركيز على الشراكة والمشاركة الكاملتين للأطراف الدينية والعرقية والسياسية كافة في جهود استعادة الاستقرار وبناء الدولة في منطقة الساحل. فسياسات الإقصاء والتهميش ولدت شعوراً تراكمياً بالاستياء والسخط لدى بعض المجموعات أدت إلى شروخ اجتماعية ساهمت في تأجيج النزاعات الأهلية، وشكلتها على أسس دينية وعرقية وقبلية يصعب تجاوزها في مرحلة التعافي. وكما شهدنا مؤخراً، فقد استثمرت مجموعات متطرفة النزاعات الأهلية في

المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2014/397). ويبرز التقرير عن صواب أهمية المجتمع الدولي في اتخاذ نهج منسق لتعزيز الحوكمة، والأمن، والقدرة على التكيف والتنمية في منطقة الساحل.

منذ بداية العام، ما فتئت تتدهور الحالة الأمنية في شمال مالي وفي ليبيا وحول بحيرة تشاد. لقد شهدنا زيادة في عدد أعمال العنف من جانب مجموعة باكو حرام الإرهابية وانتهاكات لحقوق الإنسان وشن هجمات على المدنيين وعلى أعضاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي أعمال قام بها كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين، والمرابطون. تلك المجموعات الإرهابية والشبكات الإجرامية منتشرة حاليا في جميع أرجاء المنطقة وتمثل تهديدات عبر الحدود للسلام والأمن، مما يقوض سلطات الدول ويعرقل فرصة التنمية لديها.

ما من دولة لوحدها قادرة على مواجهة الخطر، وتقتضي الحاجة تعزيز التعاون الإقليمي ودعم المجتمع الدولي. إن الأعمال الأخيرة التي قامت بها مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل التي تتألف من بوركينا فاسو، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر ومالي، والجهود الجارية التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومواصلة عملية نواكشوط التي بدأها الاتحاد الأفريقي، كلها تبين بجلاء استعدادا بلدان المنطقة لتعزيز التعاون في المسائل الأمنية.

فضلا عن الأمن، من المهم لدول منطقة الساحل أن تبذل جهودا مستدامة بدعم من المجتمع الدولي لإيجاد حلول دائمة للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة التي مكنت الشبكات الإرهابية والمجموعات الإرهابية من أن تزدهر. ولا بد لنا من الاستجابة للأزمة الإنسانية الهيكليّة، لا سيما الأمن الغذائي، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة

التي تستحدث الوظائف وتكفل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتنمية الهياكل الزراعية، بناء على الدروس المستفادة. ثمة اهتمام خاص ينبغي أن يركز على المناطق الحدودية وعلى الهياكل الأساسية التي تيسر التكامل الإقليمي. ذلك سوف يحسن أيضا من السيطرة على الأراضي وتعزيز سلطة الدول على أراضيها.

بالإضافة إلى ذلك، نرى أن تعزيز الديمقراطية وإنشاء الهياكل الحكومية يفضي إلى التنمية، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمصالحة وعدم المركزية، كلها مسائل ينبغي أن تكون في صميم العمل الهادف إلى إحلال السلم والأمن في منطقة الساحل. في الواقع، فإن وجود مؤسسات ديمقراطية مرنة يشكل سدا منيعا ضد التطرف القائم على العنف وظهور صراعات وطنية وإقليمية.

ونشهد اليوم انتشار المبادرات وأطر التنسيق الدولي التي تبين صعوبة التوصل إلى نهج مشترك في حل الأزمات المتعددة التي تلحق الضرر بمنطقة الساحل. وفي مواجهة ذلك الانتشار، فإن هناك ضرورة لاتباع نهج عملي. ونرى في ذلك السياق، أنه ينبغي أن يضطلع بالدور الرئيسي منبر تنسيق استراتيجيات منطقة الساحل، الذي ستتولى رئاسته مالي في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥. وبوسع ذلك المنبر - الذي أنشئ خلال الزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - أن يجمع سائر الأطراف المعنية في المنطقة وشركائها، بما فيهم الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال، إلى الطاولة نفسها. وهو يستجيب إلى الحاجة إلى الملكية الوطنية والإقليمية، فضلا عن دعمه من قبل أمانة فنية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة التي تتيحها لنا هذه الجلسة لكي نشجع منظومة الأمم المتحدة برمتها، فضلا عن جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، على تعزيز برامجها الإقليمية ذات القيمة المضافة بطريقة منسقة وتتفق مع خريطة الطريق التي اعتمدت

خارج حدود نيجيريا. واتفق المشاركون في الاجتماع على إنفاذ القانون والتعاون العسكري والاستخباراتي للمساعدة على مكافحة ذلك التهديد الإرهابي. وشددوا أيضا على أنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار إلا من خلال احترام حقوق الإنسان والتخفيف من حدة الفقر وإيجاد فرص العمل وتعزيز سيادة القانون وبناء الحوكمة الخاضعة للمساءلة.

ويرر تعقيد ونطاق التحديات التي تواجهها المنطقة - بالنظر إلى ما هو مطلوب للتصدي لها - أن تعتمد الاستراتيجية المتكاملة تعريفا مرنا لمسمى منطقة الساحل والصحراء الكبرى الشاسعة. فذلك المنظور الواسع صحيح، لأنه يمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع من توفير استجابات متعددة في جميع أنحاء المنطقة، وفقا للاحتياجات ذات الأولوية. ونؤيد تماما نهج الاستراتيجية ذي الركائز الثلاث لتنفيذ الأنشطة في منطقة الساحل. وترتبط تلك الركائز الثلاث - الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف - ببعضها البعض. وسيكون من الصعب إحراز التقدم الشامل والمستدام، دون إحراز التقدم بصورة متضافرة في جميع هذه الخطط. ويبين لنا آخر تقرير للأمين العام (S/2014/397) أنه قد تم إحراز تقدم في جميع المجالات الثلاثة هذه. ويبين التقرير ما يمكن تحقيقه عبر تعبئة جهود المنظمات المتعددة الأطراف والدول في منطقة الساحل على حد سواء. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بعد مرور عام على بدء مرحلة تنفيذ الاستراتيجية.

أولا، في الأجل القصير ومع بداية موسم الجفاف السنوي، يجب على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد للتخفيف من المعاناة الناشئة عن انعدام الأمن الغذائي. وكما أشار ممثل فرنسا من قبل، فإن ما يقدر بـ ٢٠ مليون شخص سيعانون من آلام انعدام الأمن الغذائي هذا العام: ويمثل ذلك شخصا واحدا من كل ثمانية في جميع أنحاء المنطقة. والمملكة المتحدة على استعداد تام للقيام بدورها عبر التزامها المستمر بتوفير ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية.

أثناء الاجتماع الوزاري الثاني لمنبر تنسيق استراتيجيات منطقة الساحل، الذي عقد في ١٦ أيار/مايو في باماكو.

ومن جانبنا - ومن خلال برامجنا المعنية بالتعاون الثنائي والإقليمي، فضلا عن إسهامنا في مشاركة الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الإقليمية، وبصفتنا عضوا جديدا في مصرف التنمية الأفريقي، منذ الشهر الماضي - فإن لكسمبرغ عاقدة العزم على مواصلة العمل على تعزيز الشراكة والتضامن بين المجتمع الدولي وبلدان منطقة الساحل.

**السيد ويلسون (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة، هيروت غيري سلاسي، على إحاطتها الإعلامية. ونغتنم هذه الفرصة لكي نرحب بها في دورها الجديد. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، على ما قام به من عمل خلال الأشهر الأخيرة لبدء تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

تؤكد التطورات الأخيرة مرة أخرى على الصلات العميقة القائمة بين الدول في منطقة الساحل. فالأحداث التي وقعت في شمال مالي في أيار/مايو لم تلحق الضرر بمالي نفسها فحسب، بل وبالمطقة بأسرها على نطاق أوسع. كما أن الهجمات الوحشية التي نفذتها جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا لا تقتصر الأضرار الناجمة عنها على رخاء وأمن نيجيريا فحسب، وإنما تمتد آثارها لتشمل جيران نيجيريا المباشرين أيضا. ويهدف التصدي للتهديد الذي تمثله جماعة بوكو حرام، استضاف وزير الخارجية البريطاني اجتماعا في ١٢ حزيران/يونيه، في لندن بغرض زيادة تعزيز التعاون الإقليمي ضد جماعة بوكو حرام. وحضر ذلك الاجتماع ممثلون من نيجيريا وبلدان أخرى في المنطقة، إلى جانب حضور ممثلين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في أعقاب مؤتمر قمة باريس المعقود في ١٧ أيار/مايو. وشدد المشاركون في الاجتماع على أن أنشطة جماعة بوكو حرام ما تزال تنتشر

التراعات، ولا للعديد من شبكات الأنشطة غير المشروعة، ولا للتهديدات التي تمثلها الجماعات المتطرفة والإرهابية المختلفة التي تواصل تنفيذ عملياتها في المنطقة.

ومع ذلك، فقد أعربت الأرجنتين في مناسبات أخرى، عن رأيها القائل بأن المعتقدات الدينية في حد ذاتها ليست سببا لتلك التراعات. فلا يوجد معتقد ديني أو نص مقدس يقوم على الكراهية والحض على تدمير السلام. ولا يوجد ذلك في أية عقيدة دينية. ما نراه في هذه الحالات إنما هو اشتطاط في التسييس من جانب بعض الذين يعتقدون معتقدات دينية معينة تتناقض مع معتقدات أخرى، الأمر الذي ينجم عنه أوجه التضارب وعدم التوافق. ومن المنطلق ذاته، فإن الفقر وعدم المساواة لا يشكّلان تهديدا للأمن في حد ذاتهما، وإنما يشكّلان تحديا للتنمية البشرية المستدامة. ولكننا نعلم أيضا أن بالإمكان استخدام الفئات الضعيفة والفقراء الذين يتعرضون للتمييز والاستبعاد في غياب فرص العمل والتعليم والتماسك الاجتماعي، بوصفهم أدوات من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي تجعلهم يدون أقرب إلى المذبذبين.

وينبغي ألا يفاجأ مجلس الأمن حين يعلم أنه يتم استخدام الشباب من الرجال والنساء من قبل العناصر المتطرفة أو الإرهابية أو شبكات الجريمة المنظمة الدولية، ما دام العالم لا يزال تحت سيطرة النماذج الاقتصادية التي تشجع على التزعة الاستهلاكية الهروبية وتحقيق الأرباح والمكاسب الفاحشة التي يتآكل في ظلها مبدأ التضامن جراء سيادة شريعة الغاب، وحيث تحدد فيها الأسواق المالية المجردة من الأخلاقيات أو القانون، مستقبل الشعوب والدول.

وهذه الحقائق لا تدهشنا. ولهذا السبب، نجري هذه المناقشة. ونواجه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التحدي المتمثل في التعامل مع خطة التنمية لما بعد عام

ثانيا، وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإنه يجب علينا أن نساعد دول منطقة الساحل على إدارة حدودها التي يسهل اختراقها بصورة أكثر فعالية، فضلا عن تمكينها من توفير الخدمات الأساسية للسكان من قبيل الصحة والتعليم والعدالة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع شركائها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، للمساعدة في تحقيق ذلك.

ثالثا، وكما يشير تقرير الأمين العام، ينبغي أيضا أن نشجع على إنشاء المجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، وينبغي أن نشجع هذه البلدان الخمسة على تعزيز التعاون على صعيد خطة إقليمية موسعة، بما في ذلك التعاون الاقتصادي.

ويدعو تقرير الأمين العام إلى زيادة مستوى التنسيق كي تكون جهودنا على أكبر قدر ممكن من الفعالية. وتتفق المملكة المتحدة مع ذلك الاستنتاج، وستدعم المبعوثة الخاصة لمنطقة الساحل، وهي تتولى قيادة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، فضلا عن سعيها إلى تعزيز الحوكمة والقدرة على التكيف والأمن في منطقة الساحل.

**السيدة بيرسيغال (الأرجنتين)** (تكلمت بالإسبانية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا السيدة هيروت غيري سلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل، على إحاطتها الإعلامية. ونرحب بها في أعقاب تعيينها مؤخرا في منصب على هذا القدر الرفيع من المسؤولية. ترى الأرجنتين أن تلك مسؤولية جسيمة للغاية، لأننا نراها على هذا النحو هنا في المجلس وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة برمتها. فمنطقة الساحل تندرج ضمن المناطق ذات مؤشرات التنمية البشرية الأدنى على نطاق العالم. ولا تزال المنطقة تعاني من أوجه قصور هائلة، ويتعين عليها أن تواجه التهديدات الجديدة والمظالم التي طال أمدها، من قبيل التدهور البيئي، على سبيل المثال لا الحصر. وكما نرى، بالاقتران مع التراعات الدائرة في السودان وليبيا ومالي، فإننا لم نتمكن بعد من الاستجابة للأسباب الجذرية لتلك

توجيه الاتهامات إلى أتباع هذا الدين أو ذاك، أن ننظر إلى النساء والأطفال الذين يكابدون الفقر. علينا أن نهتم ونرحب بالاجتماعات الإقليمية التي تُناقش فيها حالياً خطط لمواجهة التحديات في منطقة الساحل، مثل الاجتماع الذي عقده منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي ترأسه حالياً جمهورية مالي، في ١٦ أيار/مايو أو اجتماع ١٦ شباط/فبراير للإعلان عن إنشاء مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل. وتدل هذه الاجتماعات على الملكية الوطنية لهذه المسألة من جانب بلدان المنطقة، وينبغي لنا أن نصغي إليها من أجل أن نفهم، وبالتالي، أن نتعلم.

وختاماً، أود أن أنطرق بإيجاز، إلى ثلاث مسائل تشكل تحدياً بالنسبة للمنطقة، على النحو الذي يراه وفد بلدي. أولاً، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل تقع على عاتق بلدان المنطقة، تؤمن الأرجنتين إيماناً راسخاً بأهمية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار التحديات الأخرى التي تؤثر أيضاً على منطقة الساحل، مثل تغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية، وهي تحديات ناجمة عن أفعال البلدان الأكثر ثراءً في العالم. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضاً مسائل تمويل المساعدات الإنسانية، علماً بأن تكلفة الاحتياجات الإنسانية لمنطقة الساحل في عام ٢٠١٤ ستبلغ بليون دولار.

ثانياً، يمثل العديد من المشاكل التي نراها نتيجة لأسباب عميقة الجذور تحتاج إلى حلول جديدة، وليس مجرد حلول مسكنة. واستعدادنا بالقول للقضاء على الفقر لا يساوي استعدادنا العملي للحد من الفقر المدقع. ويجب أن نؤكد أننا راغبون في التعاون من أجل إقرار وكفالة تمتع المرأة تمتعاً كاملاً بحقوقها، وذلك بمساعدتها في أن تصبح من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة أو في نيل عضوية البرلمان، حينما تتغير الدساتير.

٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ولا يذكر تقرير الأمين العام (S/2014/397) ذلك على وجه التحديد، ولكنه يشير بوضوح إلى هذه التحديات.

لطالما أكدت الأرجنتين مرارا وتكرارا، حال النظر في صراعات بعينها في هذه المنطقة، على أهمية أن نضع منطقة الساحل على الدوام نصب أعيننا، مشددةً على أهمية وجود استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة تشمل جميع الجوانب المختلفة التي أشار إليها زملائي، ألا وهي الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وستكون هذه الاستراتيجية، في رأينا، خطوة هامة نحو إضفاء المزيد من الاتساق والفعالية على البرامج الوطنية والإقليمية والدولية العديدة القائمة المتوازية والمتزامنة.

لا أود أن أنظر إلىّ دائماً وكأنني الصوت المعبر عن الشك والريبة، ولكن إذا كان التعاون والتنسيق يمثلان قراراً أخلاقياً وسياسياً يرمي إلى التعاون مع منطقة الساحل وتخفيف المعاناة الشديدة للسكان هناك، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن غياب التنسيق والتنظيم وعدم التصدي للعقبات هو أيضاً قرار سياسي، وهو أمر من الصعب جدا القبول به. ولذلك، أود أن أقول للمبعوثة الخاصة للأمين العام إنه إذا كان قرار تنسيق الجهود قراراً سياسياً، فإن عدم القيام بذلك هو أيضاً قرار سياسي. ومن ثم، فإننا نصر على الحاجة إلى المزيد من التماسك والفعالية في البرامج الإقليمية والوطنية والدولية العديدة التي يصفها التقرير.

يجب أن ندرس ونفهم الصراع الدائر حول امتلاك القوة الحقيقية في منطقة الساحل وفي ما بين الجهات الفاعلة الخارجية. ولن يساعدنا الموقف الساذج والتغيرات التجميلية على تحسين الأمن أو الديمقراطية أو سيادة القانون أو التنمية أو حقوق الإنسان. وعلينا أن نعرف ما هي أسباب النزاع ومن هم أطرافه. وأعتقد أيضاً أن من المهم جداً بدلا من



إلى العمل معها. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن هذه المسألة وعلى دوره القيادي.

إذ نجتمع لمناقشة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة برمتها تقوم على افتراض أن التحديات الأمنية الخطيرة التي تواجه المنطقة هي بالضرورة تحديات إقليمية. وسواء كنا نتكلم عن مجموعات تشن هجمات عبر الحدود أو عن الجفاف الذي يتسبب في انعدام الأمن الغذائي الإقليمي أو عن أزمة إنسانية في أحد البلدان تؤدي إلى نزوح اللاجئين إلى بلدان أخرى عديدة، فإننا نعلم أن هذه المشاكل لا تقتصر على دولة بعينها وأن إيجاد الحلول لها لا يمكن أن يقتصر على دولة واحدة. ومن أجل التصدي بفعالية للمشاكل المعقدة العابرة للحدود الوطنية، يجب أن نتوصل إلى حلول إقليمية وأن نشرك في تنفيذها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

أود أن أقسم التحديات التي نواجهها في منطقة الساحل إلى فئتين - وحين أتكلم بصيغة الجمع فإنني أعنيها جميعاً، نحن المهتمين بالمنطقة وشعوبها الذين نرى أن أمنها واستقرارها مرتبطان بأمننا واستقرارنا. تتألف الفئة الأولى من الحالات الطارئة والأزمات المباشرة، مثل عدم الاستقرار الحالي في ليبيا والحالة المتدهورة في شمال مالي، حيث شهدنا تجدد القتال. ويمكن أيضاً أن أضيف إلى ذلك التهديد المتنامي الذي تمثله جماعة بوكو حرام لأنه بينما كان قيام تلك الجماعة بعملية اختطاف سافرة لمجموعة من التلميذات هو الذي استحوذ على عناوين الأخبار الرئيسية في العالم - وأود أن أقول بوضوح إن الغضب العارم جراء الاختطاف مبرر تماماً - فإن ذلك الهجوم لم يكن عملاً معزولاً. بل أن عناصر بوكو حرام كانوا يعتدون على المدنيين الأبرياء لفترة طويلة قبل تلك

وأخيراً، بالنسبة لمنطقة الساحل أيضاً، يجب أن نشعر في إحداث تغيير عميق للتصدي لهذه الأزمة وتعديل طريقة تنظيم وهياكل النظام الاقتصادي العالمي، بحيث يتسنى أن تصبح أدواته الاقتصادية معاول تساعد على تحقيق التنمية البشرية وليس العكس. ونشيد بالتقدم الذي أحرز في معظم أنحاء المنطقة وفي القارة الأفريقية وبالعمل الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في مجالات التنمية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

أود أن أشير إلى أنه سيكون من المفيد أن يتضمن التقرير المقبل معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في صرف مبلغ الـ ١,٥ بليون دولار للاستثمارات الإقليمية الجديدة الذي وعد به البنك الدولي خلال الزيارة المشتركة التي قام بها إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ رئيس البنك والأمين العام، والتي نعتقد أنها كانت بالغة الأهمية. وفيما يتعلق بجميع البرامج والصناديق الواردة في التقرير، نود أن نحصل على بيانات موضوعية عن المبالغ المالية الإجمالية المخصصة لكل واحدة من الركائز الاستراتيجية بغية التمكن من متابعتها بالتفصيل.

هناك العديد من التحديات، لكن الأرجنتين على اقتناع بأن على بلدان منطقة الساحل ألا تياس على الرغم من المشوار الصعب الذي ينتظر هذه البلدان وشعوبها. ونحيط علماً بتعليقات تشاد ونعتقد أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل رسمي يضم ممثلي بلدان المنطقة هنا في نيويورك فكرة مثيرة للاهتمام جداً.

**السيد دّن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوثة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية. ونرحب بانتقال أعباء هذا المنصب البالغ الأهمية إلى السيدة غيري سيلاسي ونتطلع



وعدم توفر الفرص لشباب المنطقة الإقليمية. ومن قبيل الاستشهاد بإحصائية مقلقة، يوجد ما لا يقل عن ٢٠ مليون نسمة عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل، ويوجد نحو خمسة ملايين طفل عرضة لخطر سوء التغذية الحاد. وتلك المشاكل المزمنة والطويلة الأجل قد تبدو في الظاهر أقل شدة، ولكن إذا تركت من دون حل ستتحول تلك المشاكل المزمنة إلى أزمات، والأزمات تتطلب ردودا عاجلة وتكون في كثير من الأحيان أكثر كلفة أو مشحونة بالمخاطر لذلك إذا كنا نعرف أن الشباب دون سن الخامسة والعشرين يشكلون أوسع قاعدة انتخابية في منطقة الساحل وهي أشد المناطق تأثرا بزيادة البطالة في المنطقة، وإذا كنا نعرف أن الشباب الذين لا تتوفر أمامهم الفرص عرضة جدا للتطرف والتجنيد في صفوف المجموعات الإرهابية، لا بد لنا من أن نستثمر في توسيع نطاق الفرص للشباب والشابات في المنطقة.

أود أن أقدم بضع توصيات بينما نواصل العمل معا للتصدي للتحديات في منطقة الساحل. إننا إذ نسير على المسار الصحيح نحو اعتماد نهج إقليمي متعدد الأطراف لتناول تلك المشاكل المعقدة، علينا تحسين تنسيقنا. ويعني ذلك أن نكون متنبهين لتحاشي التداخل عند وضع الأولويات للموارد لضمان استخدام تلك الموارد التي نقدمها على أكفأ وأبجع نحو ممكن.

ثانيا، علينا الاستثمار في الوقاية، ولا بد لنا من الاستثمار في القدرة على التكيف. ويجب أن نقوم بوظيفة أفضل تتمثل في التصدي للمشاكل المزمنة الطويلة الأجل قبل أن تتفشى وتتحول إلى أزمات مُلحة وعلى نطاق واسع. إن حكومتي تقوم بذلك حاليا من خلال برامج من قبيل القدرة على التكيف في مبادرة لتعزيز الساحل. ففي شهر شباط/فبراير، أعلنت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بأن مقدمتها المنطقية لهذا المشروع بسيطة. ذلك أننا نستثمر في أضعف القطاعات السكانية لتكون لديها قدرة أكثر على التكيف

الحادثة، وقد استمروا بعد ذلك في شن هجمات أشد فتكاً وبوتيرة تثير الجزع.

قبل بضعة أسابيع فقط، قتلت المجموعة عشرات المواطنين على طول الحدود النيجيرية مع الكاميرون. ويقدر بأن المجموعة قتلت أكثر من ١ ٨٠٠ مدني هذا العام وحده. يوجد توافق آراء واضح مؤداه أنه يجب التصدي لأفعال هؤلاء المتطرفين، من قبيل عدم الاستقرار في مالي وليبيا، برد دولي منسق. وقد تجسّد توافق الآراء في الاجتماع الوزاري الذي استضافته في الأسبوع الماضي حكومة المملكة المتحدة، وحضره وزراء خارجية الكاميرون، وتشاد، والنيجر، ونيجيريا، فضلا عن ممثلي الاتحاد الأوروبي، فرنسا، وكندا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي وحكومة بلادي، واتفق الحضور على رد موحد على الأزمة في نيجيريا. وتمخض الاجتماع عن التزامات محددة من جانب جميع البلدان المشاركة، ابتداء من مرحلة تعزيز فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات إلى تعزيز الجزاءات المفروضة على قادة بوكو حرام على الصعيدين الدولي والوطني لضمان ألا يجد أي أحد من الميليشيات التابعة لها ولا من أموالها ملاذا آمنا.

لقد تجسّد توافق الآراء على الصعيد الإقليمي وكذلك في العمل الجاري في منتدى التنسيق الوزاري الذي يضم خمس حكومات من منطقة الساحل للتعاون بشأن قضايا الأمن والتنمية. ونفس توافق الآراء يدعم إعلان الرئيس أوباما الذي صدر قبل بضعة أسابيع بشأن صندوق شركاء مكافحة الإرهاب الذي يهدف إلى العمل مع الحلفاء والشركاء في العالم أجمع للتصدي للتهديد الجديد الذي يشكله التطرف العنيف بما في ذلك، في منطقة الساحل.

إن الفئة الثانية من التحديات في منطقة الساحل تشتمل على مشاكل مزمنة طويلة الأجل تواجهها المنطقة، من قبيل الانتشار الواسع لتدهور البيئة، وانعدام الأمن الغذائي المزمن

تواجهها منطقة الساحل. أود أيضا أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على جهوده المتفانية في منطقة الساحل.

طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا زيادة في تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في منطقة الساحل والتي نجمت عن التقويض المستمر لسلطة الدولة، وهي مسألة مرتبطة بالتحديات الإنسانية والإنمائية والآثار الضارة لتغير المناخ. إن ضعف الحكم، وسهولة اختراق الحدود، والهجرة غير الشرعية والإتجار غير المشروع بالأسلحة، والزيادة الاستثنائية في الأنشطة الإرهابية، لا سيما تلك الأنشطة التي تقوم بها منظمة بوكو حرام والمجموعات المنتسبة إلى القاعدة، وعدم توفر فرص إنمائية، كلها مسائل تجب معالجتها لمنع اندلاع أزمات كتلك التي شهدناها مؤخرا في ليبيا، وفي مالي وفي أماكن أخرى. إن تعزيز فيما بين دول منطقة الساحل أمر جوهري لمنع التهديدات التي تشكلها المجموعات الإرهابية، وبشكل خاص تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين والمرابطون، وهي مجموعات تعبر الحدود وتلتمس الملاذات الآمنة في منطقة الساحل. ذلك التعزيز للتعاون والتنسيق جوهري أيضا لمكافحة أنشطة تلك المجموعات الإرهابية.

ومن المهم جدا ضمان عقد الانتخابات في ليبيا من دون أي تأخير والتوصل إلى اتفاق واسع بين الأحزاب على عملية التحول في البلاد في المستقبل. إن الصدمات الأخيرة في شمال مالي أظهرت الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في الحوار السياسي. وإن ظهور مأزق جديد يمكن أن يؤدي إلى عواقب أمنية وخيمة بالنسبة لمالي وللمنطقة الإقليمية.

إن الحالة الإنسانية الخطيرة ما برحت تحفز على التحديات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل. وكما ذكر تقرير الأمين العام (S/2014/397) فإنه على الرغم من الفصول الزراعية والرعاية الجيدة لا يزال يوجد على الأقل عشرين مليون نسمة

ليتسنى لها النهوض من الأزمات الحتمية، سواء أكانت أزمة جفاف أو فيضانات أو أي كارثة أخرى لا يمكن التنبؤ بها. لقد خصصت الولايات المتحدة ١٣٠ مليون دولار لبرنامج القدرة على التكيف في تحسين منطقة الساحل خلال أول سنتين من إنشائه. ويقوم البرنامج بالفعل بتنفيذ مجموعة من المشاريع من قبيل تعزيز زرع محاصيل قوية في النيجر والعمل على تخفيض حدة سوء التغذية في بوركينا فاسو.

نحن، أعضاء الأمم المتحدة، ما برحنا نقوم بذلك من خلال عدد من المبادرات الصغيرة، شأننا شأن الذين ذكرهم الأمين العام في تقريره. وفي إحدى تلك المبادرات في مالي، جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مائة من هيئات المجتمع المدني لتعزيز إشراك المرأة في عملية السلام وفي الحوار على الصعيد المحلي. وفي حين أن برامج من هذا القبيل قد لا توقف فورا القتال الدائر في مالي، إلا أن بوسعها أن تساعد في تمكين المجتمعات من التخفيف من وطأة العنف، وبوسعها أن ترسي الأسس لبناء السلام في المستقبل.

إني مقتنع بأننا إذا تمكنا من معالجة تلك المشاكل بصورة جماعية وبمعان، وإذا كنا على استعداد ليس فقط للاستجابة لحالات الطوارئ، بل أيضا لفعل المزيد للتنبؤ بها ومعالجة الأسباب الجذرية لها، ستمكن عندها من جعل منطقة الساحل أكثر سلاما وأكثر ازدهارا، الأمر الذي يصب في مصلحتنا جميعا. وثق بان الإستراتيجية المتكاملة التي تضم سائر تلك العناصر.

**السيد بوبليس** (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة هيروت غيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل على إحاطتها الإعلامية عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية الأولى للسيدة سيلاسي في المجلس، أود أن أهنتها على توليها ذلك المنصب وأن أعرب لها عن دعمنا لقيادتها ومشاركتها في التصدي للتحديات التي

عرضة لانعدام الأمن الغذائي، ويوجد تقريبا خمسة ملايين طفل عرضة لخطورة سوء التغذية الحاد.

علاوة على ذلك، فإن شعوب منطقة الساحل ضعيفة جدا أمام الملومات البيئية والاقتصادية التي تضرب المنطقة على نحو متكرر. وبما أن قدرات حكومات المنطقة محدودة للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب، والتحديات الأمنية الشاملة، والسياسية والإنسانية، فإن الانخراط في جهد دولي منسق أمر في غاية الأهمية؛ ومع ذلك فإن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلم، والأمن والتنمية والملكية في منطقة الساحل يجب أن تكون في أيدي بلدان المنطقة.

نشيد بالأمم المتحدة على انخراطها في التصدي للتحديات في منطقة الساحل ودعم الدور الرئيسي في تنسيق الجهود الدولية. وقد قام الأمين العام بزيارة إلى المنطقة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بصحبة ممثلي البنك الدولي، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي ونقل رسالة واضحة تعرب عن استعداد الجهات الفاعلة الدولية لتنسيق جهودها. إن المساعدة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين توفر أساسا لتحويل الالتزامات إلى أفعال على أرض الواقع.

**السيد وانغ مين (الصين)** (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أن أشكر المبعوثة الخاصة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية.

إن منطقة الساحل منطقة شاسعة كثيرة السكان وغنية بالموارد الطبيعية. في السنوات الأخيرة، بفضل الجهود الجارية التي تبذلها بلدان المنطقة والدعم القوي من المجتمع الدولي، ظلت الحالة العامة في منطقة الساحل مستقرة. واستمر النمو في المنطقة، وحدث تقدم واضح في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتقدر الصين الجهود النشطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا،

نرحب باستراتيجيات ومشاريع منطقة الساحل التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإنشاء منتدى التنسيق الوزاري وغير ذلك من المبادرات الإقليمية. نرحب أيضا بالتزام بوركينا فاسو، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر ومالي بتعميق تعاونها وإنشاء مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل.

مع وجود العديد من الأدوات والمبادرات الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية اللازمة في منطقة الساحل، من الحيوي ضمان تماسكها وتحاشي الازدواجية. ونشيد بالنتائج التي توصل إليها الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في

تقوية نفسها تدريجياً والاعتماد على الذات والتطوير الذاتي. كما ينبغي على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من المساعدات الإنسانية لمنطقة الساحل، ومن الدعم التقني والاستثمارات لبلدان المنطقة، وذلك من أجل مساعدة تلك البلدان على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين سبل معيشة شعوبها. ترحب الصين بالتعهدات التي قطعها لمنطقة الساحل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات المالية. ونأمل أن توفر هذه الموارد الموعودة في أقرب ما يمكن.

ثالثاً، على المجتمع الدولي، من خلال التعاون الإقليمي، أن يعمل بنشاط على تقديم المساعدة لبلدان منطقة الساحل من أجل تعزيز بناء قدراتها في مجال الأمن. في السنوات الأخيرة، عمل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهمة على النهوض ببناء آلية أمنية مشتركة، تركزت على التعامل مع المسائل الأفريقية بنهج أفريقي، وسعت إلى معالجة المسائل في منطقة الساحل. ينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة استفادة كاملة من دور المنتدى التنسيقي لإستراتيجية الساحل باعتباره القناة الرئيسية، وأن تقوم بتنسيق جهود مختلف الأطراف، وأن تعمل على توحيد مبادرات وأطر التعاون من أجل التنمية في المنطقة.

وأخيراً، فإن الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة للعلاقات الصينية الأفريقية وتدعم البلدان الأفريقية في العثور على طريق للتنمية تلائم ظروفها الوطنية. ومن خلال المساعدة الثنائية والمشاركة في عمليات حفظ السلام، تدعم الصين بلدان منطقة الساحل بطرق مختلفة في تحقيق الاستقرار والتنمية، وتبذل قصارى جهدها من أجل مساعدة تلك البلدان على معالجة المسائل القائمة، بما في ذلك المشاكل في منطقة الساحل.

وفي المستقبل، لن ترحب الصين تعمل على تعزيز بناء قدرات البلدان الأفريقية في مجالي حفظ السلام ومكافحة

مثل الاتحاد الأفريقي، والبلدان والهيئات ذات الصلة من أجل تحسين الحالة في منطقة الساحل وتعزيز التنمية فيها. وترحب الصين بالعمل الطيب الذي تقوم به المبعوثة الخاصة المعينة مؤخرًا، السيدة سيلاسي، من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن بلدان منطقة الساحل لا تزال تواجه تحديات متعددة الأوجه، مثل التنمية غير المتكافئة، وتزايد التوتر العرقي، وانتشار الإرهاب وتفشي الأسلحة غير المشروعة، وزيادة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها زيادة تحسين الحالة في منطقة الساحل وتشجيع بلدان المنطقة على تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية في أقرب وقت ممكن، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، تقديم الدعم للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للحفاظ على السلم والاستقرار أمر أساسي لتحسين الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. في الوقت الراهن، نظراً إلى الطريق المسدود في العملية السياسية والحالة الأمنية المضطربة، تواجه بعض البلدان تهديداً يتمثل في زيادة الأنشطة الإرهابية، وانتشار الأسلحة غير المشروعة وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. يتطلب التعامل الفعال مع هذه التهديدات جهوداً ثابتة تبذلها مختلف البلدان من أجل تعزيز العملية السياسية والملكية والعمل باستمرار على تعزيز بناء القدرات في مجال الأمن. على المجتمع الدولي أيضاً أن يقوم بتعزيز التنسيق والتعاون، وأن يقدم الدعم المتسق والفعال لبلدان المنطقة، وأن يعمل، من خلال الحوار والتعاون، على تعزيز الثقة المتبادلة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية ومكافحة تهديدات الإرهاب والتطرف.

ثانياً، التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، مثل الفقر والتخلف الإنمائي، هو الأساس الذي يمكن بلدان منطقة الساحل من تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية من خلال

بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي وأنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية، مثل بوكو حرام والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، فضلاً عن المجموعات المسلحة المتطرفة، تشكل عناصر مهمة تسهم في الحالة الراهنة. ومما يزيد الحالة سوءاً سهولة احتراق الحدود في جميع أنحاء المنطقة، ما يسمح بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وبحركة الإرهابيين بدون عوائق.

لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتغلب على هذه التحديات الأمنية. ومن الضروري تعاون جميع البلدان في المنطقة، وبالطبع تعاون المجتمع الدولي، من أجل تحقيق ذلك. ويمكن أن نرى مثلاً جيداً على هذا التعاون في إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بين تشاد والنيجر، والكاميرون، وبنن، ونيجيريا من أجل القيام بدوريات منسقة لمناطقها الحدودية المشتركة في الحرب على جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية. كما أنشأت البلدان الخمسة وحدة مدججة للاستخبارات الإقليمية لتعزيز التعاون في مجال الاستخبارات بشأن الإرهاب.

نود أن ننوه مع الامتنان بالخبرة التقنية التي تتعهد الصين وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتقديمها لدعم تلك المبادرات وغيرها في جهودنا الرامية إلى مكافحة جماعة بوكو حرام. كما نغتنم هذه الفرصة لشكر جميع الدول التي أعربت لنا عن الدعم وحسن النوايا إذ نواجه خطر جماعة بوكو حرام.

فيما يتعلق بالقدرة على المجابهة، نحن نشعر بقلق عميق إزاء شدة هشاشة الحالة الإنسانية في منطقة الساحل. فالإحصاءات في تقرير الأمين العام ترسم صورة قاتمة لـ ٢٠ مليون شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، و ٥ ملايين طفل معرضين لخطر سوء التغذية وما يزيد على ١,٥ مليون نازح. ومع ذلك، فإن التقرير لا يشير إلى الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها.

الإرهاب والقرصنة. ونحن على استعداد لزيادة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حتى نضطلع بدورنا في سرعة تسوية المسائل التي تواجه منطقة الساحل.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية، والأمين العام على تقريره (S/2014/397).

تشير الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو وتقرير الأمين العام إلى أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تواجه منطقة الساحل فيما يتعلق بالركائز الثلاث لإستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهي: الحوكمة والأمن والقدرة على التحمل والتكيف.

فيما يتعلق بالحوكمة، نلاحظ أن ثمة حاجة إلى أن تبذل البلدان في منطقة الساحل المزيد من الجهود من أجل تشجيع قدر أكبر من الشمول في عملياتها وتحسين مشاركة الفئات المهمشة، بما فيها النساء والشباب. وتبين التجربة أن استبعاد مجموعات كاملة من المشاركة السياسية غالباً ما يولد توتراً يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، بل وحتى الصراع.

كما نلاحظ من خلال تقرير الأمين العام أن الدولة، والأمن العام، والإصلاحات الوطنية، والتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية قد تأثرت جميعها سلباً من جراء ضعف مؤسسات الدولة، وضعف إدارة الحدود في بلدان الساحل. وأثر انعدام الأمن في المناطق الحدودية على الحوكمة على المستوى المحلي، وقلل فعالية سلطة الدولة على الأراضي الوطنية. ولذلك، فثمة حاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة، وتقوية إدارة الحدود، من أجل إحراز تقدم في تحسين الحوكمة في المنطقة. ويمكن أن يكون من السبل الخليقة بتحسين إدارة الحدود أن تتعاون الدول المتاخمة تعاوناً فعالاً في المسائل الحدودية.

فيما يتعلق بالأمن، نشعر بالقلق من أن الحالة في منطقة الساحل لا تزال محفوفة بالمخاطر. وتشكل التحديات المتعددة،



لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. وفي هذا النوع من التعاون جميع الأطراف المعنية تكسب، ونود أن نراه يُعزز.

وفي الختام، أود أن أهنئ المبعوثة الخاصة سيلاسي على تعيينها وأن أؤكد تأييد نيجيريا الكامل لها ولمكتبها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للاتحاد الروسي.

نحن نؤيد الاعتبارات التي أثرت في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة سيلاسي فيما يتعلق بالحالة في منطقة الساحل والصحراء. إن موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها المنطقة ثابت دون تغيير - فهي تتطلب إيجاد حل شامل واهتمام متواصل من المجتمع الدولي.

يمكننا أن نرى في المنطقة الصلة الواضحة بين الحاجة إلى إنشاء نظام سليم لإدارة الدولة، والبحث عن التدابير المناسبة للتصدي للتحديات المتعلقة بالأمن، وتوفير التنمية المستدامة، وفي موازاة ذلك التغلب على المشاكل الإنسانية الكبيرة. وفي هذا الصدد، نرى أن بنية الاستراتيجية المتكاملة المؤلفة من ثلاثة أركان رئيسية قد صيغت بشكل جيد، ولكن ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الوقت من أجل صقل هذه الآلية حتى يتسنى لها العمل بكامل السرعة.

اتخذت بالفعل خطوات هامة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على تشكيل آلية تنفيذ الاستراتيجية وملئها بمحتوى مجد. نود أن نشير، أولاً وقبل كل شيء، إلى وضع برنامج تنسيق لمنطقة الساحل على المستوى الوزاري، الذي سيغدو دوره أحد العناصر الهامة جدا في الاستراتيجية. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل.

تكتسي هذه التدابير أهمية في جمع دول المنطقة معا حول برنامج واحد، ووضع رؤية مشتركة بشأن كيفية القضاء

ونعتقد أن تلك الجهود ينبغي أن تدرج في تقارير لاحقة بهدف إعراب المجلس عن تقديره لمستوى ما يجري الاضطلاع به في معالجة هذه المشكلة، لا سيما على الصعيد الوطني.

وتبين التجربة أنه يمكن أن تكون للأزمات الإنسانية آثار أمنية على البلد المعني، فضلا عن البلدان المجاورة، إذا لم تجر إدارتها بعناية. ونحث الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى على إيلاء اهتمام كبير للحالة الإنسانية الصعبة في منطقة الساحل، بهدف التخفيف من المشقة التي يواجهها الأشخاص المتضررين منها.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، نرحب بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحيط علما على وجه الخصوص بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل الذي عقد على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبالزيارة الرفيعة المستوى للأمين العام وغيره من كبار المسؤولين الدوليين إلى مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبمختلف أنشطة المبعوث الخاص للأمين العام، السيد رومانو برودي. ونشيد بالسيد برودي على ما قدم من خدمات وبذل من جهود دعما لمنطقة الساحل.

إن إنشاء لجنة توجيهية لتوفير التوجيه الاستراتيجي، فضلا عن الأفرقة العاملة الثلاثة المشتركة بين الوكالات بشأن الإدارة والأمن والقدرة على التكيف، يشكل خطوة هامة في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. ونحيط علما على نحو إيجابي بالمشاورات الوثيقة التي ما فتئت الأمم المتحدة تجريها مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية التوصل إلى اتفاق على الأولويات والبرمجة المشتركة في مجالي الحكم والأمن. من المهم أن تنفذ الأنشطة التي تقترحها الأمم المتحدة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية



بمكان الاتفاق على النهج المشتركة من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بوضع إطار قانوني ملائم.

من الواضح تماما أن الزخم القوي الذي اكتسبته الأخطار المتعلقة بالإرهاب في منطقة الساحل قد ولدته العمليات الحافلة بالفوضى والاضطراب المسماة الربيع العربي. وبصراحة، وعلى أساس ملاحظتنا على الأقل، يندر بصورة متزايدة استخدام هذا المصطلح. وأقل ما يقال عنه أن نتائجه يكتنفها الغموض بصورة مؤكدة. ولا تزال الفوضى في ليبيا آخذة في الانتشار خارج حدودها، وللأسف، لم تتوفر حتى الآن الظروف المؤاتية لنقطة تحول إيجابية.

وتشكل الأزمة في مالي تحديا خطيرا لدول المنطقة. لا يمكننا أن نتكلم عن أي اتجاهات إيجابية متواصلة في هذا البلد. ومحيط منطقة الساحل الواسع النطاق بأسره مضطرب كذلك. ومع ذلك، وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يسهم التجميع البناء للجهود المبذولة على جميع المستويات تحت مظلة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في تحسين الحالة ونوعية حياة الشعوب في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ومع ذلك، لا ينبغي للخطوات الإدارية الإيجابية، بأي حال من الأحوال، أن تكون بديلا عن العمل الحقيقي. وينبغي دعم المبادرات الإقليمية من خلال طائفة واسعة من التدابير يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي. والأمم المتحدة، بطابعها الفريد من حيث نطاق عملها، جهة لا غنى عنها. ونحن سعداء بالاهتمام الذي أبداه ممثلو الدول والمناطق المختلفة على نطاق واسع، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الاتحاد الروسي. ستقوم الحاجة أيضا إلى المؤسسات المالية العالمية والإقليمية. وما من شك، مع ذلك، أنه ينبغي لدول منطقة الساحل ذاتها أن تقوم بالدور الرائد في تنفيذ الاستراتيجية.

أود أن أبرز مسألة هامة أخرى. يجب أن نمنع تفتيت الجهود التي نبذلها وما يترتب عليه من تضاؤل في الموارد. وسيكون التنسيق على جميع المستويات عاملا هاما في نجاح الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أذكر بالدور المتميز الذي يؤديه المبعوث الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

ونحن نشعر بجزع شديد إزاء تزايد خطر أن تصبح المنطقة رأس الحربة لهياكل الإرهاب والهياكل الإجرامية الجيدة التنظيم. ولا يسع المرء إلا أن يقلق إزاء الآراء المتطرفة الآخذة في التجذر في صفوف الشباب في منطقة شاسعة لا تخضع لسيطرة القانون، من الناحية الواقعية وحيث تكثر الأسلحة غير المشروعة والمخدرات. وفي ظل هذه الظروف، من الأهمية